S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25869
31 May 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم المعلومات المتعلقة بآثار الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المجالات المعفاة رسميا من الجزاءات.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
القائم الأعمال بالنيابة

030693

030693 030693 93-31697

مرفق

معلومات عن آثار الجزاءات في المجالات المعفاة رسميا من الجزاءات

اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة في سياق إيجاد حل للأزمة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، عددا من القرارات، منها القراران ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢)، اللذان فرض بموجبهما جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

يحظر القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ أي تجارة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واستخدام السفن والطائرات اليوغوسلافية، والقيام بأنشطة تجارية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وكافة المعاملات المالية مع أشخاص وكيانات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويجمد جميع الأصول اليوغوسلافية في المصارف الأجنبية. وعلاوة على ذلك، تُحرم الطائرات اليوغوسلافية من الحصول على تصاريح التحليق والهبوط، وقد خُفض مستوى الموظفين في البعثات الدبلوماسية والقنصلية اليوغوسلافية، ويُمنع ممثلو يوغوسلافيا من المشاركة في الأحداث الرياضية في الخارج، وقد أوقف التعاون العلمي والتقني والثقافي معها. ولا يعفى من الجزاءات سوى استيراد المواد الغذائية والأدوية وتقديم المعونات الانسانية الأساسية الى يوغوسلافيا.

أما القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، فقد زاد من تشديد الجزاءات التي فرضها القرار ٧٥٧ (١٩٩٢). فحظر نقل السلع والمنتجات الأساسية (النفط الخام والمشتقات النفطية، والفحم، والمعدات المتصلة بالطاقة، والحديد، والفولاذ والمعادن الأخرى، والمواد الكيميائية، والمطاط، وإطارات المركبات، والمركبات، والطائرات والمحركات بجميع أنواعها)، عبر أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لضمان عدم تحويلها الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. على أن هناك إمكانية نقل السلع والمنتجات المذكورة أعلاه على أساس كل حالة على حدة وذلك فقط عندما لا يكون هناك غنى عنها وبإذن محدد من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١). وفي الوقت ذاته، زادت الرقابة على السفن في الموانىء اليوغوسلافية وعلى نهر الدانوب.

وتتالف لجنة الجزاءات التي تمنح الموافقة على تصدير المنتجات المعفاة من الجزاءات الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الدول الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة في نيويورك.

وفي هذه الأثناء، اتخذ مجلس الأمن قراره ٨٢٠ (١٩٩٣) الذي يزيد من تشديد الجزاءات على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة.

الآثار

لقد أدى فرض الجزاءات في أحوال تكتنفها أصلا أزمة اقتصادية حادة أثرت على بلدنا، الى زيادة تفاقم الوضع وعرض الحالة الاقتصادية والصحية والاجتماعية وحياة عدد متزايد من الناس للخطر. والقرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، بفرضه الحصار الاقتصادي، ينتهك الحقوق والحريات الانسانية الأساسية بخلقه أحوالا معيشية لسكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يستحيل فيها، في كثير من الأحيان، تلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية. فعلى سبيل المثال أرجئ من جراء تعليق جميع المعاملات المالية والنقدية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دفع مستحقات التقاعد الخارجية الى المستفيدين منها في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وذلك في انتهاك صريح للمادة ٩ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يضمن حق كل فرد في الفوائد والتأمينات الاجتماعية.

وعلى الرغم من قرارين اتخذتهما جمعية الصحة العالمية ينصان على أن الصحة والخدمات الصحية لا يمكن أبدا أن تخضع للجزاءات (القراران WHA 41.31 و WHA 42.24)، ظلت يوغوسلافيا تواجه حالة مأساوية في الشهور القليلة الماضية نظرا لعدم احترام هذين القرارين. وقد أدى عدم توفر الأدوية، وقطع الغيار للمعدات الطبية، مصحوبا بالتدهور العام في مستوى المعيشة، الى الإضرار بصحة السكان. فالخدمات الصحية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعتمد كثيرا (٩٥ في المائة) على استيراد الأدوية والمكونات الضرورية لانتاجها، واللوازم الطبية ولوازم التضميد، والمعدات وقطع الغيار وجميع المنتجات الأخرى للأغراض الطبية. وبسبب الجزاءات والاجراءات الطويلة التي لا داعي لها لمنح الموافقة على عمليات الاستيراد، توقف تقريبا إنتاج الأدوية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت الحاضر، ثمة نقص تزيد نسبته على ٥٠ في المائة في الأدوية اللازمة للوقاية الصحية الأولية: المضادات الحيوية، ومقويات القلب، ومدرات البول، والمستحضرات المضادة لارتفاع ضغط الدم المفرط، والأدوية المعبأة في أمبولات، ومواد التخدير، ومعدات نقل الدم، وما الى ذلك.

إن حياة ما يقرب من ٠٠٠ ٥ مريض يعتمدون على الديال مهددة بالخطر إذ أن الاحتياطي المتوفر من الديال سيكفي لفترة تقل عن شهر واحد. ويواجه المصير نفسه عدة آلاف من الأشخاص الذين يعانون من أمراضا خبيثة. وحالات الاصابة بالسل تتزايد، وخاصة فيما بين اللاجئين القادمين من البوسنة والهرسك السابقة الذين يتم إيواؤهم جماعيا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي العيادات النفسية اليوغوسلافية، (وحيث يوجد ما يقرب من ٠٠٠ ٣ مريض) يتعاظم معدل الوفيات بصورة كبيرة نظرا لعدم توفر أي مهدئات ويتم اللجوء الى الطرق العتيقة المتمثلة في ربط الأشخاص الى السرر واستخدام الهزات الكهربائية. ومما يمثل مشكلة خاصة أجهزة التشخيص المستعملة في أغراض التطبيق اليومي والمعدات الطبية المستوردة والتي لم يعد بإمكان مورديها الأجانب توفير الصيانة لها بصورة منتظمة، مثل معدات الرنين المغناطيسية النووية والتصوير الطبقي المحوسب بأشعة إكس، ومعدات الليزر، وما الى ذلك. كذلك تتعرض للخطر حياة المرضى المقيدين في قوائم انتظار طويلة لاجراء عمليات جراحية لهم منذ صيف عام ١٩٩٢. وهناك مشكلة ذات صفة خاصة تكمن في الإجراءات المتعلقة بالموافقة على تصدير الأدوية وقطع

الغيار للمعدات الطبية، ذلك أن بعض البلدان قد خلقت عراقيل لا يمكن تخطيها مما يعد انتهاكا صريحا لمبادئ الإنسانية. ولنضرب مثلا عملية الموافقة على استيراد ماسح حديث من صنع ألماني للكشف عن السرطان في الأطفال ، وهو ماسح تصنع بضعة أجزاء منه في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أصرت حكومة الولايات المتحدة في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) على أن تقدم طلبات الموافقة لكل جزء على حدة على الرغم من أن قيمة بعض هذه الأجزاء لا تتعدى عدة مئات من الدولارات، مما يطيل أمد الإجراءات عدة أشهر، ومع أن الغرض من المعدات هو علاج الأطفال وليس الحرب.

وحسب بيانات أدلى بها موظفو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن ١٥ في المائة من الأطفال في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يعانون نقص التغذية، في حين يفتقر غذاء ثلث الأسر المعيشية إلى الفيتامينات.

والعدوى منتشرة في مستشفياتنا والاحتياطي من منقيات مياه الشرب (كلوريد النيتريوم) في المدن تكاد تنفد. ويمكن أن تؤدي الأوبئة الناتجة عن ذلك إلى تدمير مستوطنات وبلدات بكاملها.

ومن الواضح حدوث زيادة في معدلات الوفيات، على الرغم من أن جميع البيانات الإحصائية لم تتوفر بعد، ومن الأمثلة النموذجية مركز حالات الطوارئ في مركز العيادة الجامعية في بلغراد حيث تمت في عام ١٩٩١ معالجة ٢٣٨ مريضا يعانون إصابات متعددة وبلغ معدل الوفيات ٢٦,٩ في المائة و ٢٢٣ مريضا في عام ١٩٩٢ وبلغ معدل الوفيات ٤٦,٠٦ في المائة، بسبب عدم توفر مرافق التشخيص والعلاج في الحالات الطارئة.

من المعروف جيدا أنه، إلى جانب المدنيين، يعالج أيضا عدد كبير من الجرحى القادمين من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في المؤسسات الطبية العسكرية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والتي تفتقر، رغم العبء الثقيل الذي ترزح تحته، إلى المعدات الطبية والأدوية نتيجة الجزاءات التي تحظر استيرادها. ونتيجة لذلك فإن الخسائر اليومية تتجاوز ٠٠٠ ١٠٠ دولار ، أي ما يزيد على ٣٠ مليون دولار في ١٠ أشهر.

أما في ميدان الزراعة، فعلى الرغم من أن إنتاج الأغذية معفى من الجزاءات، فإن استيراد ٣٧,٥ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي الضروري لإنتاج الأسمدة لم يحظ بالموافقة، مما سيؤثر تأثيرا كبيرا وضارا على الزراعة، وسينخفض إنتاج القمح بما مقداره ٠٠٠ ٥٠٠ طن، مما سيسبب خسارة تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ مليون دولار ونقصا خطيرا في الأغذية الضرورية للسكان.

وعلى الرغم من أن المعونات الإنسانية معفاة من الجزاءات، فإن فرض هذه الجزاءات يصعب ويعقد ويبطئ إلى حد بعيد تدفق هذه المعونات بصورة عادية . وتشهد وكالة الصليب الأحمر اليوغوسلافية إجراءات طويلة ومعقدة بشأن الحصول على الموافقة من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤

(١٩٩١). ويتسبب تسليم الجزء الأكبر من المعونات الإنسانية عن طريق الاتحاد الدولي للصليب الأحمر ورابطات الهلال الأحمر في خلق مشاكل كبيرة للجهات المانحة، إذ يتعين على هذه الجهات أن تحصل على الموافقة الضرورية بنفسها، في حين لا يشكل تسليم المعونة إلى الأجزاء الأخرى من يوغوسلافيا السابقة أي صعوبة فيما يتعلق بالإجراءات وشروط التسليم.

وبصورة متكررة أوقفت امدادات الإغاثة الإنسانية عبر الحدود وخاصة مع هنغاريا، الأمر الذي يؤدي أحيانا الى خفض المعونات أو تأجيلها؛ وبصورة متكررة لا تصل هذه المعونة الى وجهتها النهائية أو تعاد الى مرسلها، على الرغم من أن من الواضح أن المسألة تتعلق بمعونة إنسانية.

وتواجه الكنيسة الارثوذكسية الصربية وضعا مماثلا. فقد منعت من استيراد المواد الضرورية لأداء الخدمات الكنسية (الشموع، البخور) مما يهدد من الناحية العملية النشاط الكنسي الاعتيادي في المناطق التي يسكنها الصرب الارثوذكس. وأدى وقف النقل الجوي والبحري الى انقطاع تدفق المعونات الإنسانية التي تنظمها الكنائس الأرثوذكسية في البلدان الأوروبية وما وراء البحار تدفقا سريعا وفعالا. والمعونة الإنسانية والأدوية والمواد الغذائية والملابس وما الى ذلك من المعونات التي ترسل عن طريق مجلس الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الى الشعب واللاجئين المتأثرين بالحرب لا تقدر بثمن. على أن فعالية هذه المعونة مهددة لأن من المستحيل أن تصل الى أكثر المناطق تأثرا بسبب نقص الوقود.

وبسبب الحواجز في نقاط العبور على الحدود، كثيرا ما تعاد المعونة الإنسانية المرسلة الى الكنيسة الى مرسلها وبدون أي سبب أو تفقد، ومن ثم فإنها لا تصل الى وجهتها النهائية.

ونتيجة لذلك، فإن المستشفيات التي تعالج الجرحى والمرضى الآخرين محرومة من الأدوية التي لا غنى عنها، والرضع محرومون من غذائهم ومواد الصحة الشخصية ويتعذر الوفاء بالاحتياجات الأساسية للعديد من اللاجئين.

ونقل المعونة الإنسانية باهظ التكلفة إذ أنها لا تصل الى يوغوسلافيا، وقد أثر على الكنيسة الارثوذكسية الصربية بوجه خاص وقف رحلات الخطوط الجوية اليوغوسلافية التي كانت تنقل المعونة مجانا.

وتواجه المؤسسات التعليمية التابعة للكنيسة الارثوذكسية الصربية، والمعاهد الدينية ومدرسة اللاهوت، في غياب المعونة الخارجية، وضعا لا تحسد عليه وقد اضطرت الى تخفيض قدراتها. ولنفس السبب، توقف تشييد الكنائس وترميم الأديرة بوصفها معالم ثقافية وتاريخية. وتقدر الأضرار التي لحقت بالكنيسة الارثوذكسية الصربية وحدها، بسبب الجزاءات، بما يربو على ١٠٠ مليون دولار.

إن سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ من اللاجئين الذين استقبلتهم

هم الذين يرزحون تحت العبء الأكبر الذي سببته الجزاءات المفروضة بصورة لا إنسانية وجميع آثارها. وإذا استمر هذا الوضع، فسوف يواجهون أخطر المشاكل الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي سيتعين على الأجيال المقبلة تحمل مسؤولية حلها. وحسبما ورد في النداء الذي وجهته هيئة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، من الضروري توفير ١٥٠ مليون دولار للفترة نيسان/ابريل - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كمعونة للاجئين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل تخفيف محنتهم الى حد ما على الأقل.

- - - - -